*مجلة العلوم العربية والإنسانية*
*جامعة القصيم*، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٢٠٧٩-٢١٢٠، (شوال ١٤٤٢ هـ/ مايو ٢٠٢١)

# تسوية المشكلات السياسية والتجارية بين بريطانيا وفرنسا في مسقط ١٣١٢ -١٣٣٠هـ/١٨٩٤ -١٩١٢م دراسة في الوثائق الإنجليزية والفرنسية

**إعــداد**

**أ.د. عبدالرحمن بن علي بن عبدالله السديس**

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية قسم التاريخ جامعة القصيم

**ملخص البحث:**

لقد هيمنت بريطانيا على مقاليد الأمور في مسقط، ولذا لم تكن لها في هذه الفترة التي تغطيها الدراسة علاقات يمكن أن يطلق عليها علاقات دولية بالإضافة إلى انشغال السلطان بالاضطرابات الداخلية وثورة القبائل، حيث فقد الكثير من سيطرته على بعض المناطق العمانية، وأصبحت سيطرته قاصرة على مسقط، ومطرح وصور وصحار وبعض المناطق الساحلية الأخرى، ولما كانت بريطانيا تعتبر تلك المناطق تدخل في إطار المجال الحيوي الخاص بها، فقد وقفت ضد تدخل القوى الأخرى في هذه المنطقة، وكانت أهم تلك القوى التي تخشاها بريطانيا هي فرنسا، ومن الملاحظ أن علاقة فرنسا بمسقط كانت متشابكة مع بريطانيا بشكل واضح، حيث تحكم العلاقات البريطانية الفرنسية في مسقط من حيث محاولات بسط النفوذ إلى تصريح عام ١٢٧٨هـ/١٨٦٢م الذي تعهدت فيه كل من الدولتين باحترام استقلال مسقط وذلك في أعقاب تقسيم الإمبراطورية العمانية بعد وفاة السيد سعيد بن سلطان وفصل زنجبار عن عمان، وبموجب هذا التصريح أصبح مركز فرنسا متكافئاً مع مركز بريطانيا في مسقط وزنجبار، وقد ظلت العلاقات بين الدولتين تتأرجح بين المد والجزر حول مسقط

منذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م وهو تاريخ عقد بريطانيا معاهدة مع سلطان مسقط وهي إحدى المعاهدات المانعة والتي تميزت بكثرة المواد المقيّدة، وأعقب ذلك تجدد النشاط الفرنسي في المنطقة، حيث احتدم التنافس بين الدولتين ووصل إلى درجة رأت كل من الدولتين خلالها أنه حان الوقت لتسوية المشاكل العالقة بينهما.

واستمر ذلك حتى عام ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م وهو تاريخ توقف تجارة السلاح في مسقط والتي كانت تدعمها فرنسا وذلك نتيجة الإجراءات التي اتخذ السلطان بدعم من بريطانيا والتي على إثرها انتهت المصالح الفرنسية في مسقط وطغى عليها النفوذ البريطاني.

**الكلمات المفتاحية**: مسقط، بريطانيا، فرنسا، المشكلات السياسية والتجارية، تجارة السلاح.

## قائمة بالاختصارات المستعملة في كتابة الوثائق

| | |
|---|---|
| I.O.R. India office Records | سجلات وزارة الهند |
| B.G.: Persian Gulf | الخليج الفارسي (هكذا ورد المسمى في الوثائق |
| G.I. Government of India | حكومة الهند |
| S.S.I. Secretary of state for India | وزير خارجية الهند |
| P.R.: Political Rsident | المقيم السياسي |
| P.A.: Political Agent | الوكيل السياسي |
| S.G.I.: Secretary Government Of India | وزير حكومة الهند |
| F.D.: Foreign Department | الإدارة الخارجية |
| F.O.: Foreign Office | وزارة الخارجية البريطانية |
| A.A.E. Archives des Affaires Estrangers | أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية |
| Arch-Nat: Archives Nationales | الأرشيف الوطني بباريس |
| Serv Hist Mar | وثائق البحرية الفرنسية |

**مقدمة**

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وبعد:

لم تكن لسلطنة مسقط في الفترة التي تغطيها هذه الدراسة علاقات يمكن أن يطلق عليها علاقات دولية، وذلك لأن بريطانيا هيمنت على مقاليد الأمور فيها، بالإضافة إلى انشغال السلطان بالاضطرابات الداخلية وثورة القبائل، حيث فقد الكثير من سيطرته على بعض المناطق العمانية، وأصبحت سيطرته قاصرة على مسقط، ومطرح وصور وصحار وبعض المناطق الساحلية الأخرى، ولما كانت بريطانيا تعتبر تلك المناطق تدخل في إطار المجال الحيوي الخاص بها، فقد وقفت ضد تدخل القوى الأخرى في هذه المنطقة، وكانت أهم تلك القوى التي تخشاها بريطانيا هي فرنسا، ومن الملاحظ أن علاقة فرنسا بمسقط كانت متشابكة مع بريطانيا بشكل واضح، حيث تحكم العلاقات البريطانية الفرنسية في مسقط من حيث محاولات بسط النفوذ إلى تصريح عام ١٢٧٨هـ/١٨٦٢م الذي تعهدت فيه كل من الدولتين باحترام استقلال مسقط وذلك في أعقاب تقسيم الإمبراطورية العمانية بعد وفاة السيد سعيد بن سلطان وفصل زنجبار عن عمان، وبموجب هذا التصريح أصبح مركز فرنسا متكافئاً مع مركز بريطانيا في مسقط وزنجبار، وقد ظلت العلاقات بين الدولتين تتأرجح بين المد والجزر حول مسقط منذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م وهو تاريخ عقد بريطانيا معاهدة مع سلطان مسقط وهي إحدى المعاهدات المانعة والتي تميزت بكثرة المواد المقيّدة، وأعقب ذلك تجدد النشاط الفرنسي في المنطقة، حيث احتدم التنافس بين الدولتين ووصل إلى درجة رأت كل من الدولتين خلالها أنه حان الوقت لتسوية المشاكل العالقة بينهما.

ولمعرفة مدى التنافس البريطاني الفرنسي في مسقط، فقد ركزت على ثلاثة مواقف لها مدلولات هامة حاولت فرنسا عن طريقها تعزيز وجودها في مسقط وهذه

المواقف هي: مشكلة الأعلام الفرنسية، ومشكلة مخزن الفحم في بندر جصة، ومشكلة تجارة السلاح، وهذه المواقف هي التي دار حولها التنافس البريطاني الفرنسي في أغلب مراحله، وهي التي عن طريقها تم تسوية المشكلات السياسية والتجارية بين الدولتين. وتبدأ الفترة التي تغطيها هذه الدراسة من عام ١٣١٢هـ/١٨٩٤م وهو تاريخ اتفاق كل من بريطانيا وفرنسا على تسوية قضايا الخلاف بينهما، وتنتهي عام ١٣٣٠هـ/١٩١٢م وهو تاريخ توقف تجارة السلاح في مسقط والتي كانت تدعمها فرنسا وذلك نتيجة الإجراءات التي اتخذها سلطان مسقط بدعم من بريطانيا والتي على أثرها انتهت المصالح الفرنسية في مسقط وطغى عليها النفوذ البريطاني.

وقد اعتمدت هذه الدراسة اعتماداً أساسياً على الوثائق البريطانية غير المنشورة وبخاصة وثائق سجلات مكتب الهند والمذكرات السياسية والأوراق الشخصية والملفات السرية من وزارة الهند والتي تعكس وجهة النظر الإنجليزية، وكذلك اعتمدت هذه الدراسة على الوثائق الفرنسية غير المنشورة وبخاصة وثائق وزارة الخارجية ووزارة البحرية الفرنسية والتي تعكس على كل حال وجهة النظر الفرنسية، ومن خلال هاتين المجموعتين الإنجليزية والفرنسية يمكن تتبع المشكلات التي دار حولها الخلاف الإنجليزي الفرنسي في مسقط ونتائجه، وموقف السلطة المحليّة في مسقط من هذا الخلاف. ورغم وجود بعض الدراسات التي تعرضت للخلاف الإنجليزي الفرنسي في المشرق العربي إلا أنها في الغالب درست هذا الخلاف من وجهة النظر الإنجليزية اعتماداً على المصادر الإنجليزية فقط. ولذا فإن الهدف الذي توخيته من الكتابة في هذا الموضوع هو التركيز على وجهتي النظر الإنجليزية والفرنسية معاً من خلال الوثائق الإنجليزية والفرنسية وتحليل موقف كل منهما حيال تلك المشكلات والتي أتمنى أن تكون إضافة في هذا المجال. وهناك ثبت لهذه الوثائق في الهوامش وقائمة المصادر والمراجع. والله أسأل أن يهدينا إلى طريق الصواب.

لم تكن المصالح البريطانية في الخليج العربي اقتصادية فحسب، بل كانت مصالح استراتيجية تمثل حجر الزاوية في إطار الدفاع عن الهند، ولذا فقد تبنت بريطانيا منذ

البداية سياسة منع القوى الأخرى من تحقيق أي نفوذ لها في منطقة الخليج التي تمثل الحلقة الأهم في خطوط المواصلات إلى الهند، ومع ازدياد تواجد القوى الأوروبية الأخرى في المنطقة، أضحى أنه ليس بوسع بريطانيا أن تطبق سياستها الآنفة الذكر بمنأى عن تلك القوى، وبخاصة فرنسا التي كانت تربطها مع بريطانيا بعض الاتفاقيات القائمة حول المنطقة، والتي أخذت بالسعي إلى تنمية هذا التواجد ومنافسة بريطانيا وبخاصة في مسقط، وتوسيع إطاره ليشمل بعض المناطق على ساحل عمان.

وهناك ثلاث مشكلات رئيسية شكلت جوهر التنافس والنزاع البريطاني الفرنسي في مسقط في تلك الفترة، ولرغبة الحكومة البريطانية في إيجاد حل لتلك المشكلات، فقد تم إحالتها من حكومة الهند إلى الحكومة البريطانية في لندن لتتولى التفاوض بشأنها مع الحكومة الفرنسية.

**أولاً: مشكلة الأعلام الفرنسية:**

استغلت فرنسا الاتفاقيات [1] التي عقدتها بريطانيا مع سلاطين عمان بشأن محاربة تجارة الرقيق، استغلتها لتحقيق بعض المكاسب السياسية، وذلك عندما قامت السلطات الفرنسية في أبوك ومدغشقر وجزر القمر منذ عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م بتوزيع

(١) لقد كانت مكافحة تجارة الرقيق الذريعة التي اتخذتها بريطانيا لتفتيت الدولة العمانية إبان قوتها على عهد السيد سعيد ومن بعده أبناؤه، وذلك بفضل زنجبار عن عمان، وتعميق الانفصال وتأصيله، والحيلولة دون اتصال عمان بالقوى الأخرى مثل فرنسا، إضافة إلى سعي بريطانيا لشل الاقتصاد العماني، وذلك عن طريق المعاهدات التجارية ومعاهدات مكافحة تجارة الرقيق عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م، ١٢٥٥هـ/١٨٣٩، ١٢٦١هـ/١٨٤٥م، وغيرها من المعاهدات المقيّدة والتي عقدتها بريطانيا مع أبناء السيد سعيد. لمزيد من التفصيل انظر: (British Muesum) 15/58/20,p.1-6

المعاهدات والمقاولات الجارية فيما بين دولة بريطانيا وسلاطين مسقط ١٢٦١ - ١٣٣٢هـ/١٨٣٥ -١٩١٣م.

الأعلام الفرنسية على بعض السفن العمانية، لتسبغ بذلك حمايتها عليها، فلا تتمكن السلطات البريطانية أو السفن البريطانية من تفتيشها في عرض البحر، باعتبارها سفن لرعايا فرنسيين، ونظراً لتزايد السفن العمانية التي ترفع الأعلام الفرنسية، فقد احتج البريطانيون للسلطات الفرنسية، على أن ذلك الإجراء يشجع على تجارة الرقيق، في الوقت الذي تسعى فيه بريطانيا للقضاء على تلك التجارة[١].

والواقع أن فرنسا لم تلتزم منذ عام ١٢٨٤هـ / ١٨٦٧م بالمعاهدات الدولية الخاصة بهذا الشأن، وقد تحفظت على المواد الخاصة بتفتيش السفن ولم توقع عليها، والتي أقرها مؤتمر بروكسل الدولي المنعقد عام ١٣٠٨هـ/١٨٩١م، للنظر في الإجراءات الخاصة بإلغاء تجارة الرقيق، وكانت فرنسا تستمد حقها من المادة الرابعة من معاهدة عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م مع سلطان عمان، التي تعطي للقناصل الفرنسيين سلطات قضائية على الرعايا الفرنسيين في مسقط وتوابعها، وأيضاً كانت تنص على أن من يعمل في خدمة الفرنسيين من رعايا السلطان يتمتع بنفس الامتيازات التي يتمتع بها الفرنسيون في السلطة[٢].

لقد رفضت فرنسا الاحتجاج البريطاني، وتوسعت في منح الأعلام الفرنسية للسفن العربية وبخاصة في عام ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م، حين قامت السلطات الفرنسية بتوزيع تلك الأعلام على عدد من تجار صور إحدى الموانئ العمانية، مستغلين بذلك مناؤة سكان تلك المدينة للسلطان، واستمر الوضع هكذا، إلا أن الحكومة البريطانية

---

(١) A.A.E. Annexe 15, letter de ministre de la Guerre, M.drouyn de lhuys, ministre des A.A.E. Paris, le20 Juin 1863, pp.119-120; (IOR) L/P&S/20/C 245, op.cit, précis of Muscut Affairs, p.62.

(٢) جمال قاسم، الخليج العربي، ١٨٤٠هـ/١٩١٤م، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م، ص٣٧١ -٣٧٢.

علمت في عام١٣٠٨هـ/١٨٩١م، من خلال تقارير وردتها من الهند والمقيم البريطاني في الخليج، عن تزايد العلاقات الفرنسية مع بعض مناطق الخليج وأمرائها، وعن قوة الأسطول الفرنسي في الخليج، وذكرت تلك التقارير بأن القناصل الفرنسيين في تلك المناطق وبخاصة عدن وزنجبار ينشطون في توزيع الأعلام الفرنسية والأوراق على السفن المحلية في صور وبقية المناطق التي تقع ضمن ممتلكات سلطان مسقط[١].

وهكذا تسعى بريطانيا لاستثمار معاهدات محاربة تجارة الرقيق مع سلاطين عمان ذريعة لاستفزاز فرنسا، والضغط عليها سياسياً، وكذلك للحد من عملية الحصول على الأعلام الفرنسية، محاولة إعطاء نفسها الحق بموجب المعاهدات المذكورة ومعاهدة بروكسل في تفتيش السفن التي تحمل الأعلام الفرنسية بحجة البحث عن الرقيق.

ورداً على التحركات الفرنسية أعطت وزارة الخارجية البريطانية إلى المقيم في الخليج أمراً أن يترك لسلطان مسقط الحرية في معاقبة أي من رعاياه إذا خالف قوانين البلاد، حتى ولو كان يحمل علماً فرنسياً على قاربه، كما أشارت بأن مخاطبة السلطان للحكومة الفرنسية مباشرة أمر غير مرغوب فيه، ولكن على الوكيل السياسي بمسقط ألا يمنعه من فعل ذلك إذا أصر عليه، كما أنه يتعين على الوكيل أن يقصر تدخله على المشورة فقط، وقد جاء ذلك رداً على وثيقة رسمية أرسلها الوكيل السياسي بمسقط إلى المقيم في الخليج في عام ١٣٠٨هـ/مارس ١٨٩١م كتبها السيد فيصل سلطان مسقط تفيد أن أكثر من ثلاثين مركباً شراعياً من قوارب صور تحمل الأعلام الفرنسية، واقترح إرسال رسالة احتجاج إلى الحكومة الفرنسية، ورسالة أخرى إلى حكومة الهند

(١) (IOR) L/P & S/20/c 245, op.cit.p,62.

لاطلاعها على هذا الموضوع، وأخذِ رأيها حول ما يجب فعله كي يستطيع فرض سيادته على مياهه الإقليمية[١].

وفي تلك الأثناء لم يكن بوسع السيد فيصل[٢] أن يفعل شيئاً، ولا حكومة الهند أو الحكومة البريطانية؛ لأن النفوذ الفرنسي في مسقط في ذلك التاريخ لم يتخذ صفته الرسمية، وبقي الموضوع معلقاً إلى أن أثيرت القضية مرة أخرى في عام ١٣١٢هـ/١٨٩٤م على نطاق واسع، وبشكل أكثر جدية وصراحة عندما افتتحت فرنسا نيابة قنصلية لها في مسقط، وعين (أوتافي)[٣] نائب قنصل فرنسي، حيث قلق

---

(١) (IOR) R/15/6/36. Slave trade the French flag flown by oman vessels

(٢) ولد السيد فيصل عام ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، وهو ثاني أبناء السيد تركي، تولى الحكم بعد وفاة أبيه عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٨م، ولم تكن علاقته على ما يرام مع الإنجليز في بداية الأمر، حيث أنه حاول التحلل من قبضة السياسة البريطانية عدة مرات، كما حاول خلق نوع من التوازن بين القوى المختلفة في عمان، ولكن الأوضاع السياسية والاقتصادية في بلاده لم تمكنه من الاستمرار في هذه السياسة، فاضطر في النهاية إلى الانصياع للسياسة البريطانية. لمزيد من التفصيل انظر: السالمي، تحفة الأعيان، ج٢، ص٢٣٦، خير الدين الزركلي، الأعلام، قاموس، تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، جـ٥، دار العلم للملايين، بيروت ١٤٠٩هـ/١٩٧٩م، ص١٦٤؛ لوريمر، ج.ج، دليل الخليج، القسم التاريخي، جـ٢، ترجمة مكتب الترجمة ديوان حاكم قطر، الدوحة ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م، ٨٠٧.

(٣) أوتافي سياسي فرنسي كان يعمل في القنصلية الفرنسية في زنجبار، كما عمل في بعض موانئ الخليج فترة ليست قصيرة مما أكسبه دراية في اللغة العربية، ومهارة في التعامل مع العرب، وقد أظهر براعة دبلوماسية ونشاطاً كبيراً. وهكذا أصبح خصماً عنيداً للممثلين البريطانيين في سلطنة مسقط. انظر:

=

السلطان لهذا الأنباء في بداية الأمر ظناً منه أن الغرض من إرسال ممثل فرنسي إلى مسقط هو بسط النفوذ الفرنسي والحماية على سكان ميناء صور، الذين سبق أن قبلوا رفع الأعلام الفرنسية على سفنهم.

لقد نقل المقيم البريطاني في الخليج وجهة نظر سلطان مسقط إلى حكومة الهند، التي أجابت على الفور بأنه في حالة إقدام الفرنسيين على أمر كهذا، فإنه يتعين على سلطان مسقط تذكيرهم بتصريح عام ١٢٧٨هـ/١٨٦٢م[١]، والذي ينص على احترام استقلال كل من مسقط وزنجبار، وبأن الحماية المطلقة لسفن سكان صور التابعين سلطان مسقط، هو خرق للتصريح المشترك[٢].

والواقع أنه ليس من المستبعد أن الإنجليز استغلوا فتح نيابة قنصلية لفرنسا في مسقط لنشر الدعاية ضدهم من ناحية، ولتخويف سلطان مسقط من خطورة النفوذ

---

=

عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي ١٢٧٥ - ١٣٣٣هـ/١٨٥٨ -١٩١٤م، مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز، الرياض ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص٢٧٦؛ لاندان، عمان منذ ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً، ص٢٩٢.

(١) هو التصريح البريطاني الفرنسي المشترك الذي يؤكد ضمان استقلال كل من زنجبار وعمان كل على حدة، وذلك عندما عملت بريطانيا على تقسيم سلطنة عمان بفصل زنجبار عنها بعد وفاة السيد سعيد بن سلطان عام ١٨٥٦م، وأرادت أن تضمن من فرنسا موافقتها على التقسيم وذلك بمقتضى هذا التصريح. لمزيد من التفصيل انظر: سلطان بن محمد القاسمي، تقسيم الإمبراطورية العمانية ١٨٥٦ -١٨٦٢م، الطبعة الأولى، مؤسسة البيان، دبي ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

(٢)محمود علي الداود، الخليج العربي والعلاقات الدولية، ١٨٩٠ -١٩١٤م، جـ١، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م، ص٨٩.

الفرنسي الذي يمنح أعلامه إلى ملاك السفن في صور وغيرها من المدن متجاوزين سلطته ونفوذه من ناحية أخرى.

وفي خلال عام ١٣٢هـ/١٨٩٥م اعترض الأسطول البريطاني سفناً تابعة لسكان صور تحمل الأعلام الفرنسية، وذلك في المياه الإقليمية لمسقط، بحجة أنها تحمل رقيقاً مجلوباً من إفريقية، وقد احتج نائب القنصل الفرنسي على هذا الإجراء، ولكن حكومة الهند رفضت هذا الاحتجاج، وطالبت وزارة الخارجية البريطانية بالتدخل، ورأت حكومة الهند أن الدلائل تشير إلى أن فرنسا تسعى إلى خلق حماية أو شكل من أشكال الحماية بهذا الإجراء، وأنها تبحث عن منطقة لرسو الأسطول الفرنسي[1].

وإزاء هذه المستجدات التي أصبحت تواجه النشاط الفرنسي، طالب نائب القنصل الفرنسي بمسقط في رسالة إلى حكومته بضرورة اتخاذ ما من شأنه حماية النفوذ الفرنسي من التسلط الإنجليزي، ومن ضغوطها على سلطان مسقط لإثارته على الفرنسيين، وبخاصة ما يتعلق بالقوارب التي ترفع العلم الفرنسي في المحيط الهندي، والساحل العربي، وأشار إلى أن هذه القوارب من أهم العناصر في التجارة والنفوذ الفرنسي في تلك المناطق، وهذه القوارب الموجودة في أراضي سلطان مسقط والتي ترفع العلم الفرنسي، يمكن أن تخلق وضعاً جيداً للنفوذ الفرنسي، وأضاف أن الظروف قد تكون ملائمة الآن لتكوين منطقة سكنية كاملة من هؤلاء المحميين النظاميين في صور التي تعتبر من أهم المناطق للنفوذ الفرنسي الآن على الأقل، كما ذكر نائب القنصل الفرنسي أيضاً أن هذا الوضع قد أثار منذ وقت طويل شكوك السلطان وأفكار الإنجليز الذين يفرضون شكلاً من الهيمنة على سلطان مسقط، ويعملون دائماً على

(١) المرجع نفسه، ص٩٠.

منع جميع العلاقات التجارية باستثناء التي تجعل مسقط تزداد اعتماداً على حكومة الهند[١].

واستطرد نائب القنصل الفرنسي شارحاً لحكومته ما يتعرض له النفوذ الفرنسي في سلطنة مسقط، حيث ذكر أن الإنجليز ينظرون بعين القلق إزاء التواجدي الفرنسي في المنطقة التي وضعتنا فيها اتفاقيتي ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م -١٢٧٨هـ/١٨٦٢م على قدم المساواة معهم، وقد برهنوا على ذلك عندما أخذوا في تحريض السلطان على الاعتراض على رفع الأعلام الفرنسية على قوارب أهالي صور، ومعاقبة رعاياه الذين يسعون للحصول على طلب الحماية الفرنسية، ولكن دون جدوى، واقتصر فقط على طلب قائمة بأصحاب القوارب التي ترفع العلم الفرنسي، ويضيف - نائب القنصل - أنه من المؤكد أن يؤدي قلق المندوبين الإنجليز في الخليج، والذي ظهر حتى الآن على شكل إنذارات عاجلة وموجّهة لسلطان مسقط، أن يؤدي إلى مضايقة الفرنسيين واتهامهم بتشجيع تجارة الرقيق، لذا فإنه يتعين على الحكومة الفرنسية إشعار الإنجليز بتلك المضايقات وضرورة إيقافها، وكذلك تذكيرهم، إما للإبقاء على الالتزامات التي التزمنا بها في مؤتمر بروكسل، أو لتجنب التعقيدات التي يمكن أن يثيرها المندوبون الإنجليز في الخليج وبخاصة ما يتعلق بالقوارب التي ترفع العلم الفرنسي في صور، وأكد نائب القنصل الفرنسي ضرورة إرسال سفينة حربية فرنسية إلى خليج عمان في وقت لاحق، حتى لا يحتج الإنجليز بعدم كفاية الرقابة الفرنسية على القوارب التي ترفع العلم الفرنسي[٢].

---

(١) A.A.E. NS Mascate, vol, I, f46-51, letter de vice, consul de france A Mascat, A ministre des. A.A.E Mascate le 2 janveir 1895.

(٢) Ibid

لقد أصبح سلطان مسقط يواجه مأزقاً حقيقياً خلال الفترة من ١٣١٦ - ١٣٢١هـ/١٨٩٧ -١٩٠٣م، وذلك عندما انطوى الكثير من رعاياه تحت الحماية الفرنسية جذبهم إلى ذلك ما يوفره رفع العلم الفرنسي من مزايا لهؤلاء عند ممارستهم التجارة وبخاصة نقل الرقيق والأسلحة، وتحول بينهم وبين سطوة الأسطول الإنجليزي الذي يستوقف السفن في عرض البحر لتفتيشها.

لذلك ضغط البريطانيون على السلطان بضرورة تقديم احتجاج ضد الفرنسيين، حيث يعد عملهم هذا خرق لسيادة سلطان مسقط، ولكن فرنسا كانت لا تلقي بالاً لتلك الاحتجاجات(١).

ويبدو أن الفرنسيين يعرفون الظروف المحيطة بالسلطان، ونائب القنصل الفرنسي بمسقط يدرك أن ما قام به ناتج عن ضغط الإنجليز عليه، ولذلك لم يلتفتوا إلى احتجاجه، ولكن الشيء المؤكد أنه وبدون ضغط الإنجليز لا يوافق على انتقال أي من مواطنيه إلى سيادة الفرنسيين، والإنجليز عندما ضغطوا عليه كان هدفهم إبعاد أنفسهم عن الاصطدام بالفرنسيين، وإبقاء خيط من التواصل بين القوتين، لذا أصبح السلطان تحت رحمة الإنجليز وتهديد الفرنسيين، واستمرت فرنسا في تنفيذ سياساتها الرامية إلى تعزيز وجودها في مسقط.

وفي رسالة من السلطان إلى السيد (أوتافي) نائب القنصل الفرنسي بمسقط نقف على مدى قلقه من الإجراء التي تتخذها فرنسا، والتي جاء فيها: "نحن على يقين بأن علاقاتكم مع أسلافنا، وعلاقتكم معنا، ستؤدي إلى احترام هذه العلاقة بين الطرفين، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية لبلدنا، إن القاعدة هي الجزء يتبع الكل، وأن كلّ

(١) (IOR) LIP & S/111/531., lord curson's papers, p. 44 ;
لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، جـ٦، ص٣٦١١.

شيء يجب أن يعود إلى أصله، وهذا شيء ثابت لا يمكن أن تمحوه بضع سنوات من الإقامة في أراضي فرنسية، لأن أي شخص عندما يغادر بلاده، ولدى عودته فإنه يخضع للسلطة التي كان خاضعاً لها منذ البداية"(١).

والسلطان بهذه الرسالة يريد أن يبرهن للفرنسيين بأن تعاون بعض العمانيين معهم، أو رفع بعضهم العلم الفرنسي لا يعطيهم الحق بالخروج عن سلطته وسلطة القانون.

إن رد نائب القنصل الفرنسي على رسالة السلطان يوضح بجلاء مدى ضعف موقف السلطان وحرجه، وأن الظروف وضعته كبش فداء في تسوية المسائل السياسية والتجارية بين الإنجليز والفرنسيين، وقد جاء في تلك الرسالة: أن الفرنسيين لن يسمحوا بالقضاء على القوارب التي ترفع العلم الفرنسي، وطالما أنها ترفع هذا العلم، فهي لن تكون تابعة لأي سلطة سوى السلطة الفرنسية، وكذلك الأشخاص الموجودون داخل هذه القوارب، إن على السلطان أن يتفهم أن هؤلاء الأشخاص خاضعون للقضاء الفرنسي مثل أسلافهم في زنجبار ومسقط، طالما أنهم طلبوا ذلك بأنفسهم، وأكد في رسالته أيضاً أنه لا يخفى على السلطان أن ذلك معروفاً منذ القدم، ولم يعكر أبداً صفو العلاقات العمانية الفرنسية منذ أمد بعيد، والتي لم تحمل أي انتهاك لسلطة السلطان(٢).

ويبدو أن نائب القنصل الفرنسي في السلطنة يلمح في رسالته هذه إلى معاهدة عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م بين عمان وفرنسا، والتي تنص المادة الرابعة منها على: أن

---

(١) A. A. E. ,NS Mascate , voI. 36 , fl84 , Lettre politique de Mascate , no. 44 , Mascate le 25 octobre 1897.

(٢) A. A. E. , op-cit .

رعايا السلطان الذين يعملون في خدمة الفرنسيين سوف يتمتعون بنفس الحقوق والحماية التي ينالها الفرنسيون، والواقع أن هذا الامتياز الذي منحته المعاهدة المذكورة للفرنسيين وهو الذي أدى إلى ظهور تلك المشكلات بين السلطان وفرنسا، وهو أيضاً الذي سبب القلق لبريطانيا وتخوفها من أي نفوذ فرنسي في المنطقة.

وفي تقرير للمقيم البريطاني في الخليج حول استعمال العلم الفرنسي بواسطة القوارب التابعة لأهل صور، اقترح على حكومته ضرورة الاتصال الدبلوماسي بالحكومة الفرنسية، ويجب أن يتم إبلاغها بأن العلم الفرنسي يستغل لحماية تجارة ترفضها الحكومة الفرنسية وهي تجارة الرقيق، وإذا لم يؤدي ذلك إلى نتيجة، فإنه يتعين دعوة الدول التي وقعت على مقررات بروكسل لتوجيه احتجاج مشترك، وذلك في حالة إصرار الحكومة الفرنسية على دعم ما يقوم به المبعوثين الفرنسيين بمسقط[١].

في عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م بدأ (أوتافي) الذي وصل إلى درجة قنصل قبل هذا التاريخ بسنتين، بدأ يعمل على تعزيز النفوذ الفرنسي في صور، وقام بعدد من الزيارات لتأكيد ذلك النفوذ، ويدعي الفرنسيون أن هذا الميناء يخضع لرؤسائه المحليين أكثر من خضوعه لسلطان مسقط، الأمر الذي دفع الوكيل السياسي البريطاني بمسقط آنذاك السيد (كوكس COX) إلى اصطحاب السلطان والذهاب معاً إلى صور لإفساد مهمة (أوتافي)، حيث وصل السلطان إلى هناك ووجه تحذيراً إلى الأهالي أشار فيه إلى أن حقوق السيادة عليهم تعود إلى سلطان مسقط، وأنه لا يعترف مطلقاً بسيادة أية دولة أجنبية على هذا الميناء، وأنه يعتبر السفن التي ترفع العلم الفرنسي سفناً عمانية وطنية، وليست أجنبية أو تحت الحماية، وأن له ولحلفائه البريطانيين مطلق الحرية في تفتيش السفن التابعة لهم أو وضع الضرائب عليها، وأنه مستعد لتزويدهم بالوثائق

(١) F.O., 54/28. mead, Officiating p.R. to S.G. 1. (F.D) 12jan 1898.

والأعلام الخاصة بالسلطنة، كما قام أيضاً بسحب بعض الأوراق الفرنسية من بعض أصحاب السفن[١].

والواقع أن البريطانيين يمارسون ضغطاً على سلطان مسقط لاستعمال حقه في السيادة على صور، لوقف استخدام الأعلام الفرنسية، دون أن يسعوا لمواجهة الفرنسيين، ولذا اجتمع السلطان بالقنصل الفرنسي، بمسقط، الذي لخص هذه المقابلة في رسالة بعث بها إلى وزير خارجيته جاء فيها: "قال لي السيد فيصل أنه يتعين عليكم أن تنزعوا العلم الفرنسي من القوارب التي ترفعه، وإن لم يتحقق ذلك فإن البريطانيين عازمون على القيام بما من شأنه إيقاف ذلك، ولا يخفاكم ما اتعرض له من ضغوط منهم بسببكم دون أن تقدموا أي شيء لمساعدتي، إن أخطاراً جديدة تتهددني، وإن البريطانيين ما زالوا يستخدمون العنف وأنتم غير قادرين على إيقافهم، والآن علي أن أمنع القوارب من رفع العلم الفرنسي، وإلا فإنني سأواجه مشاكل جمة، لأنهم بسبب هذه القوارب يفرضون عليّ نصائحهم بغرض إجباري على اتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على نفوذكم هناك[٢].

وهذا التوسل من سلطان مسقط لقنصل فرنسا، يبين مدى ضعف موقف السلطان وحرجه، وإن ليس بوسعه عمل شيء يمنع الفرنسيين من تعزيز نفوذهم في صور، أو مواجهة ضغوط الإنجليز المتزايدة، وأضحى سلطاناً مسلوب الإدارة.

---

(١) (IOR) R/15/6/143 ,Cox P.A Muscat to P.R, 20 june, 1900; AAE. , vol, 36, C.M, paul cambon, mbassadeur de la Repub;ique Francaise a londres , am delcasse , Ministre des. A A E, Londres , le 12 juine, 1900, pp. 293-294;
جمال قاسم، الخليج العربي ١٨٤٠ -١٩١٤، ص٣٧٣ -٣٧٣.

(٢) A. A E. , vol , 36, B. M. ottavi, consul, charge du vice consulate de France a mascat, am delcasse , minstre des. A A. E. , Mascate ,le 14 fevrier 1900 , pp. 295-296 .

ونتيجة لتلك الضغوط قام السفير الفرنسي في لندن في صفر ١٣١٨هـ/يونيو١٩٠٠م بمقابلة وزير الخارجية البريطاني اللورد (سالزبري Salesbarey) وبيّن له أن حكومته لا تقبل سحب وثائق الجنسية من مواطني صور وغيرهم من العمانيين، وتصر على إعادة تلك الأوراق إلى أصحابها، ورد وزير الخارجية البريطاني بأنه تم استجواب القنصل الإنجليزي بمسقط حول هذه المسألة، والذي أفاد بأنه لم يقم أبداً بأي خطوة لدى سلطان مسقط للتدخل بمنع القوارب العمانية من رفع العلم الفرنسي، ولكن السفير الفرنسي رد على الفور بأنهم لا يتهمون القنصل الإنجليزي، ولكن مصادر المعلومات تشير إلى أن المقيم البريطاني في الخليج، قد كتب إلى السلطان يطلب منه إعادة جميع القوارب التي ترفع العلم الفرنسي إلى سلطته، وإن الذين يرفعونها هم عبارة عن ثوار، وإن المسؤولين الفرنسيين الذين يمنحونهم هم محرضون على الثورة[١].

ولكن سالزبري امتص غضب السفير الفرنسي ووعده أنه سيقوم باستجواب المقيم البريطاني في الخليج، وردّ على تهديد السفير الفرنسي باستعمال القوة لاستعادة وثائق الجنسية عندما ذكر له أن هذه المشاكل قد نشأت؛ لأنه لا يوجد لديكم سفينة حربية داخل مياه مسقط، يمكنها أن تقوم بالمراقبة لمنع تجارة الرقيق، وأن أصحاب تلك القوارب يمكنهم التلاعب والتمويه على السفن الإنجليزية[٢].

---

(١) عائشة بنت علي المسند، التنافس البريطاني الفرنسي حول عمان ١٢١٣ -١٣٢٣هـ/ ١٧٩٨ -١٩٠٤م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب للبنات بالرياض ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ص٣٣٩؛ فؤاد سعيد العايد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي، ١٨٥٣ -١٩١٤م، ج٢، منشورات ذات السلاسل، الكويت، د.ت، ص٧٠.

(٢) ibid , p. 294 ;
جمال قاسم، الخليج العربي، ١٨٤٠ -١٩١٤م، ص٣٧٦.

وقد جاء الرد الأخير لوزير الخارجية البريطاني بمثابة إشعار للفرنسيين بضعف إمكانياتهم البحرية في الخليج، التي ليس بمقدورها مجارات السفن الإنجليزية المتعددة بالمنطقة، وبالرغم من ذلك فإن القنصل الفرنسي بمسقط دعى جميع الذين سحبت أعلامهم ووثائقهم أن يبادروا باستلام غيرها من القنصلية الفرنسية في مسقط.

اتبع وزير الخارجية البريطانية سياسة مهادنة الفرنسيين، حتى تتفرغ بريطانيا لحل مشكلاتها السياسية في مناطق أخرى، وبخاصة في السودان وجنوب إفريقية، الأمر الذي أدى بالفرنسيين إلى استغلال ذلك بتشجيع تجارهم بالتوجه إلى المنطقة، كما دفعت فرنسا بسفن حربية لمتابعة القوارب التي ترفع العلم الفرنسي، وإظهار قوة النفوذ الفرنسي لدى سكان المنطقة، كما طمأن الفرنسيون أهالي صور بأنهم يستطيعون الاحتفاظ بالأعلام الفرنسية، وأن هذا الأمر قد تم الاتفاق بشأنه بين فرنسا وسلطان مسقط[١].

وصل النزاع البريطاني الفرنسي إلى ذروته بالنسبة لمسألة العلم الفرنسي عام ١٣٢١هـ/١٩٠٣م، وذلك حين قام بعض أهالي صور بمهاجمة إحدى القوارب التي ترفع العلم الفرنسي، كما سجن سلطان مسقط في هذه السنة عدد من مواطني صور تحمل مراكبهم العلم الفرنسي والذي يعتبرهم القنصل الفرنسي في مسقط تحت حمايته، ونتيجة لهذا التصرف من السلطان، قام قائد إحدى السفن الفرنسية بمحاولة لإرغامه على إطلاق سراحهم، ولكنه أخفق في ذلك، بسبب وجود السفن الحربية الإنجليزية في ميناء مسقط، وأصبح النقاش في هذه المسألة من شأن الحكومتين البريطانية والفرنسية، لأن السلطات البريطانية انتهزت انتشار نوع من الوباء في مسقط في تلك

(١) A. A E. , vol , 36, B. M. ottavi, consul, charge du vice consulate de France a mascat, am delcasse , minstre des . A A E. , Mascate , le 30 juin 1901.

السنة، لتضع المركز الطبي في مسقط تحت إدارة طبيب القنصلية البريطانية، وأعطي القنصل سلطة تنظيم وصول ومغادرة السفن لمسقط، كما أعطي سلطة تفتيش السفن أيضاً، وذلك أدى إلى غضب فرنسا[1].

ويجدر القول أن بريطانيا اعتباراً من عام ١٣٢١هـ/١٩٠٣م وهو العام الذي انتهت بريطانيا فيه من حرب البوير بجنوب إفريقية، تفرغت لمناوأة النفوذ الفرنسي في مسقط، حيث وصلت الأمور بينهما في تلك الفترة إلى الخشية من أن تكون مستعصية على الحل، ولكن لاحت بوادر انفراج بعد تصريح وزير الخارجية البريطاني الذي جاء فيه: إنه بعد التشاور مع مجلس الوزراء فإن مسألة العلم الفرنسي في مسقط يمكن أن تحال إلى التحكيم الدولي في هولندا.

وقبلت الحكومة الفرنسية بالاقتراح، وبهذا تم إطلاق صراح السجناء، وعقدت اتفاقية بين فرنسا وبريطانيا لإحالة موضوع النزاع إلى المحكمة، وكان ذلك بتاريخ شعبان ١٣٢٢هـ/ أكتوبر ١٩٠٤م، وتمت الإحالة إلى المحكمة الدولية التي أصدرت حكمها في جمادى الآخر ١٣٢٣هـ/أغسطس ١٩٠٥م، وكان الحكم ضربة مؤثرة للنفوذ الفرنسي في مسقط، وقد قضى الحكم بما يلي:

كل الأعلام التي منحت بعد ٢ يناير ١٨٩٢م، وهي أعلى نسبة ممنوحة من الأعلام - اعتبرت لاغية، كذلك فإن تحويل الأعلام حتى الشرعية منها إلى ملاك جدد أو سفن جديدة أصبح محضوراً، وقد ثبت للمحكمة أن امتلاك هذه الأعلام لا يعطي ملاّكها حق الخروج عن سيادة سلطان مسقط، وبخاصة عندما يكون هذا المالك على أرض الأخير، وبهذا فإن الموضوع أصبح - فيما يخص سلطنة مسقط - في حكم المنتهي.

---

(١) جمال قاسم، الخليج العربي ١٨٤٠ -١٩١٤، ص٣٧٥.

ولا يجوز للحكومة الفرنسية منح الأعلام الفرنسية للسفن العمانية بعد تاريخ ٢ يناير ١٨٩٢م، إلا فيما يختص بالرعايا الفرنسيين فقط[١].

لم يكن هذا الحكم في صالح فرنسا، وبخاصة البند الذي يقضي بأن الترخيص برفع العلم الفرنسي لا ينتقل إلى ملاك جدد، ولقد أحدث هذا القرار رد فعل لدى أصحاب الشركات الفرنسية الذين طالبوا حكومتهم برفض تلك الإجراءات، لذلك فإن هذا المظهر من مظاهر النفوذ الفرنسي في سلطنة مسقط كان مقدراً له أن يختفي بعد سنوات قليلة بناء على هذا التحكيم.

وللوقوف على مدى الأثر السريع لقرار التحكيم، فإنه في عام ١٣١٣هـ/١٨٩٥م، كان هناك ٨٨ سفينة وقارب ترفع العلم الفرنسي، انخفض هذا العدد إلى ٢٣ سفينة عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م أي بعد ثلاث سنوات من صدور التحكيم، وفي عام ١٣٣٦هـ/١٩١٧م، لم يكن هناك سوى ١٢ سفينة عمانية تحمل العلم الفرنسي، فأدى ذلك بطبيعة الحال إلى اختفاء هذا المظهر، وبدأ الوجود الفرنسي ينحسر من الخليج، الذي برهن على عدم قدرة فرنسا على مجاراة السياسة البريطانية في المنطقة[٢].

**مشكلة مخزن الفحم في بندر جصة:**

يقع بندر جصة على بعد خمسة أميال إلى الجنوب الشرقي من مسقط، اختاره الفرنسيون ليكون محطة لتخزين الفحم، وهو الوقود اللازم للسفن، وقد استطاع

---

(١) Mss. Eur . 111/531] , lords curson's papers-p. 59; idwell , R. , Forign office confidential print the Affairs of Arabia 1905-1906, vol. 11, Graham to lond down hague, 1905 ;

جمال قاسم، الخليج العربي، ١٨٤٠ -١٩١٤م، ص٣٧٥ -٣٧٦.

(٢) المرجع نفسه، ص٣٧٦.

(أوتافي) نائب القنصلية الفرنسية آنذاك، استغلال تردي العلاقات بين سلطان مسقط والبريطانيين إثر ثورة عام ١٣١٢هـ/١٨٩٥م[١] التي تعرض لها السلطان فيصل، حيث عمل على التقرب إلى السلطان عندما تخلت عنه بريطانيا في بداية الثورة، فكانت تلك الفرصة مناسبة، استغلها الفرنسيون في محاولة لتوسيع نفوذهم في مسقط، في إطار الإعلان البريطاني الفرنسي عام ١٢٧٨هـ/١٨٦٢م الآنف الذكر، الذي لم تسيء فرنسا استغلاله، فكان هذا الموقف مدعاة للسلطان، أن يعزز علاقاته مع فرنسا، وقد حاول نائب القنصل الفرنسي والذي أصبح قنصلاً فيما بعد الحصول على أقصى نتائج إيجابية تقوي موقفه إزاء قنصل إنجلترا[٢].

والواقع أن تدهور العلاقات بين السلطان وبريطانيا ليس مرده إلى موقف بريطانيا السلبي من الثورة التي تعرض لها السلطان فحسب، بل من تلك الصداقة الفرنسية التي ازدهرت على يد الشيخ (عبدالعزيز الرواحي)، والذي كان يشغل منصباً مزدوجاً، فهو أمين سر السلطان من ناحية، وترجمان نائب القنصل الفرنسي من

---

(١) اندلعت الثورة في شعبان عام ١٣١٢هـ/ فبراير ١٨٩٥م والتي قامت بها بعض القبائل التي في داخل عمان، والتي تعد امتداداً للخلافات المستديمة بين السلطة في مسقط والزعمات الداخلية، وأذكاها استفحال التدخل الإنجليزي في شؤون السلطنة، وقد ألحقت هذه الثورة خسائر مادية كبيرة بمسقط وبقي السيد فيصل وحيداً في مواجهتها بعد أن تخلت عنه بريطانيا. لمزيد من التفصيل انظر:
السالمي، تحفة الأعيان، ج٢، ص٢٣٧.
( IOR) RlI5/6/37 . , the ReJlion of) 895.

(٢) Serv . Hist , Marine , BB 4-1311, doc, N. 34, lettre du lieutenant de vaisseai pinel , command le gabes , au Ministre de la manine en mer, le 12 mars 1898

ناحية أخرى[١] ، واستطاع بهذا الموقف أن يستميل السلطان إلى الفرنسيين، أو على الأقل يسهل أمور الفرنسيين لدى بلاط السلطان.

ونتيجة لذلك فقد شجع السلطان الفرنسيين على إرسال سفنهم إلى بلاده، وأبدى استعداده لإعطاء فرنسا مستودعاً للفحم، الأمر الذي يمكنها من إيفاد سفنها إلى مسقط بصفة منتظمة، وعليه فقد وصل إلى شواطئ مسقط الزورق الفرنسي (قابي Gabi)، وذلك في شعبان ١٣١٥هـ/فبراير ١٨٩٨م، ونجح في الحصول من السلطان على امتياز مكتوب يمنح بموجبه الفرنسيين محطة فحم لم يحدد موقعها، وفي أكتوبر من نفس العام قامت السفينة الفرنسية (سكوربيون Scorpion) بزيارة إلى ميناء بندر جصّة، حيث قامت بالتقاط بعض الصور على اعتبار أنه يعد أفضل ميناء للوقود على ساحل مسقط ؛ لأن ضباط السفينة أجرو مسحاً لذلك الميناء[٢].

وقام (أوتافي) وضباط السفينة بزيارة للسلطان، حيث قدموا له الهدايا، وألقى (أوتافي) كلمة استعرض فيها العلاقات الفرنسية العمانية، وذكر فيها أن فرنسا ترغب في الدخول في علاقات أوثق مع السلطان، ورد عليه السلطان عن سعادته بذلك ورغبته في تعزيز تلك العلاقات، ورفعت الأعلام الفرنسية لمدة يوم كامل على القنصلية الفرنسية وعلى قلاع السلطان[٣].

---

(١) عبدالعزيز عبدالغني، سياسة الأمن، ص٢٧٧.

(٢). ( IOR) L/P & S/ I 1/531 . Lord cursin'S papers, P. 45

(٣) روبرت جبران لاندان، عمان منذ ١٨٥٦هـ مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبدالله، وزارة التراث والثقافة بعمان، مسقط ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ص٢٩٣ -٢٩٤ ؛
( IOR) L/p & S/2O/C 245 , op. cit , P. 66 ;
عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم، علاقة ساحل عمان ببريطانيا، مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص٣١٣.

لما علمت السلطات البريطانية بهذا الحدث، أرسلت حكومة الهند على الفور وكيلها في مسقط لمقابلة السلطان، وتقصي الحقائق حول هذه المسألة، وقد قابل (فيجان Vijan) السلطان في رمضان ١٣١٦هـ/يناير ١٨٩٩م، وبعد محادثات مطولة اعترف السلطان بأنه قد وعد الفرنسيين بأن يعطيهم مكاناً لتخزين الفحم، ورد السلطان على سؤال فيجان بخصوص المحطة بأن لفرنسا حقاً مثل ما لبريطانيا في إنشاء هذا المخزن، وأن بريطانيا قد بنت مخزنها في عام ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م، فلماذا تمنع فرنسا[١].

احتج فيجان على هذا العمل من قبل السلطان لأنه يتعارض مع معاهدة عام ١٣٠٨هـ/١٨٩١م بينه وبين بريطانيا وهي معاهدة صداقة وتجارة والتي كان من أهم بنودها تعهد السيد فيصل على نفسه وورثته بعدم التخلي أو التنازل عن أي من أراضي مسقط وملحقاتها إلى غير الحكومة البريطانية، ولكن السلطان قال أن هذا العمل لا يمثل أي خرق للمعاهدة المذكورة، وأنه أعطى وعداً للفرنسيين ليس بوسعه التراجع عنه، وأنه بإمكان الحكومة البريطانية تسوية هذه المسألة مع الحكومة الفرنسية[٢].

وما يمكن أن يقال عن موقف السلطان فيصل إزاء تنافس هاتين الدولتين، هو أنه محاولة لحفظ التوازن بين القوتين، حتى لا تنفرد إحداهما بالسيطرة على السلطنة، كما أنها محاولة ذكية أيضاً لدق أسفين في العلاقات بين القوتين، حتى يشغلهما عن

---

(١) Kumar , R. , India and the persian Gulf region (Bombay , 1965) p. 82;
عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم، السلام البريطاني في الخليج ١٨٩٩ -١٩٤٧، دار المريخ، الرياض، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص٣٨.

(٢) ( I0R) Up/ & SI20/C 245 , op. cit , p. 69.

بلاده، ولكن هل يستطيع السلطان الاستمرار على هذا النهج، هذا ما ستوضحه الأحداث اللاحقة.

حرص رجال السياسة البريطانيون على تقصي الحقائق، بحيث لا تصل إلى حد التصادم العسكري، وتصدى سالزبري وزير الخارجية البريطانية لهذه المسألة عندما اجتمع مع السفير الفرنسي (كامبون Cambon) في لندن، وأثيرت مسألة محطة الفحم، وأعلن السفير الفرنسي رسميا في شوال ١٣١٦هـ/فبراير ١٨٩٩م بأن فرنسا تحصلت من سلطان مسقط على مستودع للوقود بطريق الإيجار، عندها حاول وزير الخارجية البريطاني أن يعرف ما إذا كان ذلك نتيجة اتفاق مباشر مع الحكومة الفرنسية، أو مع مواطنيها في مسقط، كما عمد سالزبري أيضاً طمأنة السفير الفرنسي حول هذه المسألة، في محاولة منه التخفيف من حدة التوتر بين البلدين[١].

ومن الجدير بالذكر أن الموقف كان دقيقاً بين بريطانيا وفرنسا من الوجهة السياسية، فالموقف الفرنسي يستند على أسس قانونية أقوى، فهو يتمشى مع التصريح البريطاني الفرنسي المشترك في ١٢٧٨هـ/١٨٦٢م، الذي يجعل المركز السياسي لكل من الدولتين متساوياً ولو من الناحية الاسمية، ، كما تستند فرنسا كذلك على معاهدة عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م المعقودة مع سلطان عمان السيد سعيد بن سلطان، والتي جاء في بندها السابع عشر: أن لفرنسا الحق في الحصول على مستودعات الوقود في موانئ السلطنة [٢]، وعلاوة على ذلك، جاء هذا الحدث في أعقاب أزمة فاشودة بين فرنسا

---

(١) . A. E. , NS Mascat vol . 18 , f 120-121 , lettre de M. Cambon , Ambassadeur de France Alondres le 124 Feverier 1899 .

(٢) Arch. nat. , N. 8972, F. 12, lettre du minstre des aff etr , au Minstre du ornmerce , Paris, le 26 Juille, 1845.

وبريطانيا في أعالي النيل، ولذلك فقد كان هناك فرصة كبيرة أمام فرنسا لمعارضة النفوذ البريطاني.

ويجد بالذكر أن بريطانيا كانت ترى أن نجاح فرنسا في الحصول على مركز خاص بهم على سواحل سلطنة مسقط حتى ولو كان محطة لتخزين الوقود مثل ميناء جصة، فإن ذلك سيكون نواة لإقامة أسطول لدولة تتعاطف مع روسيا – التي هي فرنسا – وسيسبب ذلك متاعب لبريطانيا المهيمنة ليس في مسقط وحدها، بل في معظم مناطق الخليج العربي.

ولذا كان يتعين على بريطانيا اتخاذ عدة خطوات كان من أبرزها أن تقوم البحرية البريطانية بمنع السفن الفرنسية من الاقتراب من ميناء جصة، وكلف الوكيل السياسي البريطاني بمسقط السفينة (سفنيكس) بهذه المهمة، وأمر أيضاً قائد السفينة بأن يبادر بنشر العلم البريطاني هناك حال رؤيتهم للسفن الفرنسية، كما اقترح وقف الإعانة الشهرية التي تدفع للسلطان[١]. ولكن السلطات الفرنسية في مسقط كانت قد رفعت العلم الفرنسي على ميناء جصة قبل اتخاذ البريطانيين الإجراءات المذكورة، فعندما وصلت السفينة البريطانية، اعترضتها مدمرة فرنسية وهددت بإطلاق النار إذا هي قامت بأي محاولة لإنزال العلم الفرنسي، ورفع العلم البريطاني[٢].

حرصت حكومة الهند أن تكون معالجتها لهذه المسألة متوافقة مع الجهود الدبلوماسية التي يبذلها وزير خارجية بريطانيا، ولذا صدرت التعليمات للمقيم البريطاني في الخليج (ميد Mid) أن يتوجه إلى مسقط، وكان ذلك في رمضان ١٣١٦هـ/١٨٩٩ م، وقد أكد رئيس حكومة الهند اللورد (كيرزون) على (ميد) بأنه

---

(١) Kumar, R. , op. cit , p. 82.

(٢) محمود علي الداود، مرجع سبق ذكره، ص٩٥ -٩٦.

يجب تذكير السلطان بالأفضال البريطانية، وتذكيره أيضاً بالطرق المختلفة التي سندت بها حكومة الهند نظامه، وإذا أصر على موقفه المخالف للأهداف البريطانية، فإن بريطانيا ستضطر لسحب المساعدات المادية والمعنوية التي جعلته يستمر في الحكم[١].

وقام (كيرزون) بصياغة إنذار لسلطان مسقط، ذكره بما قامت به الحكومة البريطانية من جهود لدعم نظامه، والاعتراف به حاكماً لمسقط رغم المعارضة التي كان يواجهها في بلاده، واستمرار دفع إعانة زنجبار إليه، وهي الإعانة التي ألزم سلطان زنجبار بدفعها إلى سلطان مسقط كتعويض له بعد التقسيم والتي التزمت بريطانيا بعد معاهدة عام ١٣٠٨هـ/١٨٩١م بدفعها من خزينتها إلى سلطان مسقط كمكافأة له، وكذلك الإعلان من أنهم يضمنون سلطته في الساحل، وأيضاً المساندة التي لقيها من البريطانيين أثناء التمرد في إقليم ظفار، ورغم ذلك كله فقد أعطى الفرنسيين مخزناً للوقود في ميناء جصة، مما يشكل خرقاً لتعهده لبريطانيا في عام ١٣٠٨هـ/ ١٨٩١م، واختتم هذا الإنذار بأن على السلطان فيصل أن يقدم برهاناً مقبولاً يخرجه من هذا الاتهام قبل أن تعود العلاقة إلى طبيعتها[٢].

في فبراير من نفس العام قرأ (ميد) المقيم البريطاني في الخليج على سلطان مسقط الترجمة العربية للإنذار، وتقدم بعدة طلبات يتعين على السلطان تنفيذها، والتي من أبرزها، أداء فواتير قدرها ٥٪ على متبقي مبلغ غرامة الرعايا الهنود المتضررين من هجوم الثوار على مسقط عام ١٣١٢هـ/١٨٩٥م، لن يؤدي الرعايا الهنود البريطانيين لأية ضرائب على سلع لا يدفعها رعايا السلطان، تخفيض رسوم الواردات إلى ٥٪

---

(١) (IOR) Up/ & S/20/C 245, op. eit, p. 70.

(٢) Kumar, R. , op. eit, p. 84;

عبدالعزيز عبدالغني، علاقة ساحل عمان ببريطانيا، ص٣١٤.

وتخفيض ضريبة التمور التي تأتي من الداخل للتصدير إلى ٥٪، على السلطان أن يقوم فوراً وبشكل علني بإلغاء أي اتفاق مهما كان نوعه ربما قد دخل فيه مع الفرنسيين، أو أية قوة أخرى فيما عدا الحكومة البريطانية أن لا يستخدم السلطان الشيخ عبدالعزيز الرواحي المتعاون مع الفرنسيين بأي شكل لا في الحاضر ولا في المستقبل[١].

وتحت الضغط والتهديد وافق السلطان على بعض الطلبات وبخاصة الأول والثاني والأخير، وطلب مهلة ليتخذ قراراً في الطلبات المتبقية، ولكن (ميد) رفض طلبه وأمهله ٤٨ ساعة يعطي إجابته خلالها، فرضخ السلطان للأمر الواقع، وأبدى استعداده لفسخ العقد مع فرنسا[٢].

الجدير بالذكر أن السلطان في هذه الأثناء أطلع القنصل الفرنسي على الضغوط البريطانية التي يتعرض لها، ويبدو أن السلطان في ذلك يمهد لإلغاء الامتياز الذي منحه للفرنسيين، ولكن القنصل الفرنسي فطن لذلك، وأبلغ السلطان خطياً بعد أن تسلّم منه نسخة من اتفاقية عام ١٣٠٨هـ/١٨٩١م بينه وبين بريطانيا، أبلغه بأنه لا يستطيع الاعتراف بتلك الاتفاقية لأنها تتعارض ونصوص الإعلان المشترك بين بريطانيا وفرنسا عام ١٢٧٨هـ/١٨٦٢م، كما أن السلطان لا يستطيع التراجع عن امتياز منحه للفرنسيين طواعية واختياراً[٣]. ولعل ذلك هو الذي دفع السلطان إلى القول للبريطانيين أنه أجر المحطة للفرنسيين ولم يمنحها لهم.

---

(١) A. A. E. vol, 36 , lettre de , pm. Ottavi , vice - consul de france A Mascate , A M. Delcasse , Ministre des , A. A. E. , Maseat le 1 1 mars 1899 ; (IOR) Llp/ & S/111/531 , Lord Curson's paper. p. 58.

(٢) (IOR) Llp/ & S/20/C 245, op. eit, p. 70.

(٣) لوريمر، دليل الخليج، جـ٢، ص٨٥٥ -٨٥٦.

لم يقف البريطانيون عند هذا الحد مع السلطان، بل كتب (ميد) إلى السلطان خطاباً بوجوب أن يقرر إلغاء العقد علناً، كما يجب عليه إرسال خطاب بهذا المعنى إلى القنصل الفرنسي، وإعطاء نسخة منه للمقيم البريطاني في الخليج، كما أن عليه أيضاً أن يمتثل لباقي الشروط الآنفة الذكر، وقد واكب ذلك وصول قطع من الأسطول الإنجليزي في المحيط الهندي بقيادة الأميرال (دوجلاس Doglas) الذي أرسل للسلطان فيصل يطلب إليه الحضور إلى سفينة القيادة في الساعة الثانية ظهراً، وطلب دجلاس من المراكب الموجودة في ميناء مسقط أن تبتعد عن خط النار، وفور ذلك وصل خطاب من السلطان مرفقاً بالوثائق المطلوبة، وهي إعلان رسمي نشر في مسقط، وخطاب إلى القنصل الفرنسي يلغي فيه الاتفاق بينه وبين فرنسا بخصوص مخزن الفحم(١).

وفي الساعة الثانية ظهراً جاء السلطان بنفسه إلى سفينة القيادة الخاصة بالأسطول، وبعد نقاش امتثل لكل المطالب البريطانية، وبعد ذلك طمئن (ميد) السلطان باستمرار الدعم البريطاني، ومساندته وحمايته من فرنسا إذا لزم الأمر شريطة أن يستمر في التزام النصائح البريطانية(٢).

عملت فرنسا على تدعيم نفوذها من خلال محطة الفحم رغم الضغوط الإنجليزية، وألح قادة السفن الفرنسيين على وزارة البحرية بضرورة توسيع الطاقة الاستيعابية لهذا المستودع أو المحطة، منوهين بأهميتها على اعتبار أنها المحطة الوحيدة

---

(١) Ibid , p. 72-74.

(٢) ( IOR) Llp/ & S1111/531 , Lord Curson's papers, p. 58 ; Kumar . R. op. cit, p-85.

للتزود بالوقود في هذه الجهة وجذب السفن الأخرى إليها من ناحية، ومن ناحية أخرى توسيع نطاق النفوذ الفرنسي في ميناء جصة على ساحل عمان[١].

قلل (كيرزون) الحاكم العام بالهند من أهمية تجارة فرنسا مع مسقط، وأن السفن الفرنسية لم تعرف مسقط بعد حتى تجيز للفرنسيين تملك محطة فحم، لهذا رأى أن حيازة فرنسا لهذه المحطة ينطوي على مخطط فحواه أن يكون لفرنسا مركز سياسي مساو للبريطانيين في غرب آسيا، وأن مستودعاً للفحم اليوم قد يعني شيء آخر في الغد[٢].

وجدت كل من بريطانيا وفرنسا أن هناك ضرورة ملحة تقتضي تصفية جميع ما بينهما من خلافات، وبخاصة بعد سياسة التوسع التي كانت تنتهجها منافستهما ألمانيا، فقد توصلت الحكومتان في عام ١٣١٦هـ/مايو ١٨٩٩م إلى اتفاق يقر المساواة بينهما على أساس تصريح عام ١٢٧٨هـ/١٨٦٢م، والذي يخول فرنسا الحصول على مستودع للوقود في مسقط مثل بريطانيا، وطلب وزير الخارجية البريطانية من حكومة الهند أن يستفسر الوكيل السياسي البريطاني في مسقط من القنصل الفرنسي شفاهة في شأن الموقع الذي ترغب فيه فرنسا في السلطنة، وأن يتجنب تماماً أية اتصالات مكتوبة، وأبرقت حكومة الهند بذلك إلى وكيلها في مسقط، مضيفة إلى ذلك إخطارها بأنسب المواقع التي لا يرى أن عليها اعتراضاً كبيراً، وأجاب بأن أنسب المواقع هو خور جونيل ومكلا المجاورين لميناء مسقط[٣].

---

(١) Serv . Hist. Marine . 884-1331. doe. N. 10969. lettre de Capitaine de vaisseau kiesel , au ministre de La Marine, le 17 novembre , 1900 ; doe, N. 11115 , lettre eapitaine Kiselle 24 novembre 1900 .

(٢) جمال قاسم، الخليج العربي ١٨٤٠ -١٩١٤م، ص٣٦٦.

(٣) ( IOR) Llp/ & S/20/C 245 , op. eit , p. 77 ;

=

ويسعى البريطانيون على ما يبدو إلى عدم إطلاق يد فرنسا في مرفأ مستقل بحيث يصبح أرضاً فرنسية فيما بعد، وانصبّت جهودهم على إعطائهم مخزناً داخل الموانئ العمانية وبخاصة ميناء مسقط.

استمرت المفاوضات بين الجانبين، ونجح وزير الخارجية البريطاني اللورد سالزبري في شوال ١٣١٦هـ/١٨٩٩م في إخماد الخلاف، عندما اقترح على الحكومة الفرنسية الاستفادة من مستودعات الفحم البريطانية الموجودة في ميناء مسقط، رغم أن الفرنسيين حاولوا الوصول على مستودعات للفحم خاصة بهم خارج ميناء مسقط مثل خور جام، والذي يقع بين مسقط ومطرح، ولكن بريطانيا عارضت هذا، وظلت مصرة على أن مثل هذه التسهيلات ينبغي أن تقدم للفرنسيين داخل ميناء مسقط، منعاً لأن تتحول إلى قاعدة بحرية في المستقبل، وقد وافق الفرنسيون في النهاية على الاقتراح البريطاني، وحصلوا في ربيع الثاني ١٣١٨هـ/أغسطس ١٩٠٠م على محطة للوقود في خليج مكلا[1].

---

=

جمال قاسم، الخليج العربي، ١٨٤٠ -١٩١٤م، ص٣٦٧.

(١) ( IOR) Llp/ & S/20/C 245 , op. cit , p. 80 ; UP & S1l11/531 , Lord Curson's papers, p. 58 ;

وخليج مكلا جزء صغير من ميناء مسقط يمتد حوالي ٢٠٠ ياردة من الطرف الغربي من الميناء مكوناً من شاطئه الجنوبي مكاناً حصيناً، ولقد أشار بعض الباحثين إن هذا المكان الذي اتفقت عليه السلطات البريطانية والفرنسية لإقامة مستودع فحم لفرنسا بدلاً من بندر جصة هو المكلا على ساحل حضرموت، ومن هؤلاء الباحثين: جمال قاسم، الخليج العربي ١٨٤٠هـ -١٩١٤م، ص٣٦٧؛ بدر الدين الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي، ص١٤٢؛ صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، ص٢٠٧، وغيرهم، والواقع أن ذلك ليس صحيحاً، والصحيح كما أثبتته الوثائق، أن مكلا جزء من ميناء مسقط نفسها، مقام عليه مستودعات الفحم البريطانية، بموجب منحة من سلطان عمان

=

وبذلك انتهت هذه الأزمة التي ظهر فيها موقف السلطان ضعيفاً بشكل واضح، وخرجت منها بريطانيا سيدة الموقف، أما فرنسا فإن طموحاتها ظلت تصطدم في صخرة النفوذ البريطاني الصلبة.

**مشكلة تجارة السلاح بمسقط:**

كانت مسقط عند نهاية القرن التاسع عشر الميلادي محور الارتكاز لتجارة الأسلحة في الخليج العربي والهند أيضاً، إن وضع مسقط في تلك الفترة تحكمه اعتبارات متعددة، تتمثل في أن السلطنة مرتبطة باتفاقيات تجارية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م، وفرنسا ١٢٦١هـ/١٨٤٤م، وبريطانيا ١٣٠٨هـ/١٨٩١م وهي آخر معاهدة ضمن سلسلة من المعاهدات، وأن بنود تلك الاتفاقيات تحول دون اتخاذ أي إجراء ضد تجارة الأسلحة من داخل أو خارج أرض السلطنة، كذلك هناك إعلان هولندي في عام ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م، ينص على المعاملة بين البلدين وفق شروط الدولة الأولى بالتفصيل، أما المعاهدات الأمريكية والفرنسية والبريطانية فتتيح استيراد وتصدير كل أصناف السلع - عدا استثناءات معينة - أمَّا وضع السلطان الدولي، فقد تولاه الإعلان البريطاني الفرنسي في عام ١٢٧٨هـ/١٨٦٢م، وقد تعهدت فيه الدولتان باحترام استقلاله[١].

---

=

تركي بن سعيد في عام ١٢٩٣هـ/١٨٧٥م، وفي أكثر من موضع تحدد الوثائق مكانه، وهناك من المؤلفين من يؤيد ذلك مثل: لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، جـ٤، ص٩ - ٢٠؛ زاهية قدورة، شبه الجزيرة العربية، ص٣٢٢، عبدالله محمد الطائي، الشراع الكبير، مسقط ١٩٨١م، ص٢٣. لمزيد من التفصيل انظر:

Ibid - P - 58.

(١) ( IOR) Up/ & S/1 OIB 11 0 , Arms Traffic.

وبذا فإن مركز سلطنة مسقط من الجهة الدولية محدوداً باتفاقيات دولية لا يمكن لبريطانيا بسهولة من السيطرة على هذا النوع من التجارة.

بلغت تجارة الأسلحة في الخليج أبعاداً خطيرة، بحيث قدرت قيمة الأسلحة المستوردة إلى بوشهر على الساحل الإيراني فقط بـ ١٠٠,٠٠٠ ألف جنيه استرليني، مما أثار الفزع في أوساط حكومة فارس، فعقدت اتفاقاً مع البريطانيين وحكومة مسقط في محاولة للحد من تلك التجارة، وفي هذا الصدد أبلغ سلطان مسقط رعاياه وذلك عام ١٣١٥هـ/١٨٩٨م بشأن اتفاقه مع الحكومتين الإنجليزية والفارسية، بخصوص رغبتهما في منع استيراد الأسلحة والذخائر الحربية إلى الهند وفارس، وحيث أن الحكومتين المذكورتين تعتقدان بأن كميات كبيرة من الأسلحة تأتي من مسقط إلى الهند وفارس، فقد تقرر مساعدهما في هذا الإجراء بقدر المستطاع، ولذا فإن الأسلحة المصدرة إلى تلك البلدان ستتم مصادرتها، وإن الأشخاص الذين يمارسون هذه التجارة سيعاقبون، وأصبح ممارسة هذه التجارة منذ الآن ضد القانون، وفي المستقبل، فإن علم السلطنة لن يحمي السفن التي تنقل هذه الأسلحة من مسقط إلى بلاد الهند وفارس[١].

كما أن الوكيل السياسي البريطاني في مسقط وجه إعلاناً مماثلاً لرعاياه، حذر فيه من العمل بتجارة الأسلحة إلى بلاد فارس أو الهند، وأن تجارة من هذا النوع ستتم مصادرتها ومعاقبة المسؤولين عن هذه التجارة، وقد خولت السفن البريطانية القيام نيابة عن سلطان مسقط بتنفيذ ذلك الحظر[٢].

لم يلق هذا الحظر أذناً صاغية، فالسلاح لا يزال متداولاً، وغير محظور، بل أصبحت مسقط مخزناً للسلاح لمعظم منطقة الشرق الأوسط، لأن أوروبا تصدر

---

(١) المسند، مرجع سبق ذكره، ص١٨٨.

(٢) F. O. , 60/59 , From thompson to Granville, 12 july 1898.

السلاح والذخيرة إلى مسقط بكميات كبيرة، ومنها توزع على امتداد سواحل الخليج، ويجد أغلب هذه الأسلحة طريقه بواسطة التهريب من مسقط إلى ساحل مكران الفارسي، ثم تأخذه قوافل الأفغان من هناك وتقوم بإيصاله إلى داخل أفغانستان ومقاطعات آسيا الوسطى، مما جعل بريطانيا تعتبر ذلك تهديداً لوجودها في الهند، حيث يساعد على خلق الاضطرابات على الحدود الشمالية الغربية للهند[١]. وتفيد تقارير الوكيل السياسي البريطاني في مسقط في تلك الفترة، أن بسوق مسقط أكثر من مائة أفغاني قدموا لشراء السلاح.

لقد أعادت تجارة السلاح في مسقط باب المنافسة الذي كان قائماً بين فرنسا وبريطانيا في منطقة الخليج، فقد كان (جوجير Goguger) التاجر الفرنسي من أنشط تجار السلاح الفرنسيين في مسقط التي استقر فيها منذ عام ١٣١٧هـ/١٨٩٩م، وتعمل سفنه تحت العلم الفرنسي، وأخفقت السلطات البريطانية في الخليج في الحد من نشاطه[٢].

وتشير التقارير الفرنسية إلى اهتمام فرنسا بهذه المسألة، ففي إحدى التقارير من قنصلية فرنسا في كلكتا إلى وزارة الخارجية الفرنسية شرح عن تطور تجارة الأسلحة في الخليج، حيث جاء فيها: "إن البنادق الأمريكية وبنادق أخرى من صناعة أماكن مختلفة، قد تم استبدالها بنوعية ممتازة من الأسلحة، مستوردة من إنجلترا وموانئ أوربية، وبسبب الحرية التي تتمتع بها التجارة الدولية، فإن البنادق عالية الجودة والتي

---

(١) (IOR) LIP & S/101B 110, Arms Traffic;
جمال قاسم، الخليج العربي ١٨٤٠ -١٩١٤م، ص٣٨١.

(٢) A. A. E. , NS Mascate , vol. 18, f. 154, note pour le Ministre des. A. A. E. le 12 december 1899 ;
عبدالعزيز عبدالغني، سياسة الأمن، ص٩٢.

كان يستحيل الحصول عليها في السابق إلا بصعوبة وبمقابل ١٠٠ روبية، أصبح الحصول عليها الآن سهلاً للغاية ومقابل نصف تلك القيمة، وقد احتكر تجار مسقط والموانئ الأخرى الكبيرة في الخليج هذه التجارة، ومن أكثر الطرق فعالية للحد من تلك التجارة لها عن طريق المقيم في بوشهر، والقنصل العام في مسقط، وكذلك منع الرعايا الإنجليز من ممارستها إلا بعد الحصول على تصريح من السلطات البريطانية"[١]. وأشار القنصل الفرنسي في رسالته تلك بأن هذا التقرير نشرته جريدة بمباي بقلم أحد مراسليها.

سعت بريطانيا إلى الحد من تلك التجارة أو القضاء عليها، ولذا فقد دعت إلى مؤتمر دولي عقد في بروكسل للنظر في قضية السلام لعام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م، ولكن المفاوضات بين بريطانيا وفرنسا في هذا المجال أخفقت، وانفض المؤتمر في ١٧ ذو الحجة ١٣٢٧هـ/٣١ديسمبر ١٩٠٩م دون أن يصل الطرفان إلى حل فيما يخص مسقط، وفي ربيع الثاني ١٣٢٨هـ/أبريل ١٩١٠م تم تقديم اقتراح لفرنسا للإسهام في حظر مؤقت لتجارة السلاح في مسقط، وذلك حتى يتم التوصل إلى تسوية شاملة، في هذا الصدد، ووافق الفرنسيون على هذا الاقتراح الذي يقضي بضرب الحصار البحري حول مسقط، والذي تتولاه البحرية البريطانية، وتصادر جميع الأسلحة التي يتم العثور عليها، ولا يثار أمر هذا الحصار مع الحكومتين الفارسية والعمانية بشأن تسليمهما السلاح المصادر، بل بالإمكان الاستفادة منه في تغطية تكاليف فرض الحصار[٢].

---

(١) المسند، مرجع سبق ذكره، ص١٩٢.

(٢) (IOR) LIP & S/I01B 110, Arms Traffic.

عبدالعزيز عبدالغني، سياسة الأمن، ص٩٤ -٩٥.

والواقع أن الحكومة الفرنسية لم تكن متعجلة لإيجاد حل لهذه المشكلة، فمن ناحية تريد مساومة بريطانيا على مناطق النفوذ، ومن جهة أخرى فهي واقعة تحت ضغط الشركات الفرنسية التي تعمل في هذه التجارة، وتريد الاستمرار في ممارستها. والملاحظ أن نصيب فرنسا في تصدير السلاح والذخيرة إلى مسقط لا يعتبر في مجمله شيئاً كبيراً، ولكن التعامل في السلاح في مسقط وتوزيعه كان يدار ويقع في أيدٍ فرنسية، وكان أهم التجار المتعاملين في هذه التجارة هو جوجير الفرنسي الذي سبق ذكره، وكان له مصالح تدعمه، وهذا من الأمور التي جعلت من الصعب على الحكومة الفرنسية أن تتدخل في شؤونه.

إن تأثير الحصار البحري الذي فرضته بريطانيا قد أدى إلى شلل أصاب مؤسسات بيع الأسلحة، وانتهى بها الوضع إلى ما يشبه التوقف باستثناء مؤسسة الفرنسي جوجير التي ظلت تعمل، بل زاد نشاطها بدليل أن نتائج تجارة السلاح – حسب تقرير حكومة الهند - ارتفع إلى التسليح الشامل بالأسلحة الحديثة لدى رجال القبائل، وأدى ذلك إلى نتائج خطيرة في الحدود الشمالية الشرقية من الهند، وترى حكومة الهند البريطانية أن نشوء وضع كهذا هناك أدى إلى الإخلال بميزان القوى، وطالبت بالمزيد من الرقابة والتشدد في الحظر[١].

ولقد تم صرف ربع مليون جنيه استرليني لمراقبة الحظر، وأدت هذه الإجراءات إلى تقليل حركة تجارة السلاح في مسقط، وترى حكومة الهند أنه ما لم يتم وقف هذه التجارة من مصدرها فإن الحد من خطرها لن يتم إلا بتكاليف باهظة، وعلى ضوء هذا طلبت في ذي حجة ١٣٢٨هـ/ديسمبر ١٩١٠م من لندن الاتصال بفرنسا مجدداً لوضع

(١) (IOR) LIP & S/I01B 110, Arms Traffic.

حد لتجارة السلاح الفرنسية، واقترحت حكومة الهند خطوطاً عامة يمكن لوزارة الخارجية أن تفاوض فرنسا على أساسها[١].

ومن تلك الخطوط العامة: أنه إذا عقدت مع السلطان اتفاقية لحظر الأسلحة، فإنه من الأوفر أن يتم شراء كل الموجود من السلاح بمسقط بسعر السوق، وأن يفرض بعد ذلك حصار لمنع تصدير الكميات المتبقية أو التي يتم تهريبها من السلاح فيما بعد، وهذا هو الشكل الوحيد الذي تراه حكومة الهند للتعويض المباشر، أما إذا بدأت نقاش التعويض للتجار وأصحاب المصانع عن الخسائر وكميات الأرباح المتوقعة، فإن هذا سيفتح باباً مع تجار السلاح جميعهم من بريطانيين وغيرهم، فكلهم سيطالبون المعاملة بالمثل[٢].

وعقدت المفاوضات بين بريطانيا وفرنسا في صفر ١٣٢٩هـ/فبراير ١٩١١م ولم تثمر عن شيء، وذلك لأن فرنسا ربطت مسألة تجارة السلاح في مسقط باشتراط تنازل بريطانيا عن مناطق معينة في الهند.

غير أن المفاوضات استؤنفت مرة أخرى بين الحكومتين، وذلك في جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/مايو١٩١١م، وأصرت فرنسا مرة أخرى على أن مسألة وقف تجارة السلاح في الخليج لن تحل إلا بتنازلات بريطانية عن بعض مناطق في الهند لصالح فرنسا، ودخل الجانبان في مفاوضات أكدت فيها فرنسا على موقفها بتبادل المناطق، حيث رغبت في مناطق معينة في نيجيريا وساحل الذهب، وطالت المفاوضات ولم تؤد إلى نتيجة، إلا أن تجارة السلاح تضاءلت إلى حد ما، بفضل الحصار البريطاني المكلف.

---

(١) Ibid

(٢) Ibid

واستمرت الأوضاع على حالها إلى عام ١٣٣٠هـ/١٩١٢م، حين أخذت حكومة الهند الحكومة البريطانية برأي (كوكس Cox) المقيم البريطاني في الخليج حول مسألة تنظيم تجارة السلاح، حينما ذهب إلى مسقط وطلب من السلطان إصدار قانون لإنشاء مستودع للأسلحة تشرف عليها الحكومة[١].

في رمضان ١٣٣٠هـ/سبتمبر ١٩١٢م، أصدر سلطان مسقط أوامره مشفوعة بالقانون الذي ينظم أعمال تداول الأسلحة، ونص على أن كل الأسلحة والذخيرة الموجودة في مسقط يجب أن تخزن في مخزن حكمي، كما أن كل الأسلحة والذخيرة التي ترد إلى مسقط بعد هذا التاريخ يجب أن تخزن فيه عند وصولها مباشرة، وسيكون هذا المخزن تحت إشراف حكومة مسقط، والسلطان هو وحده الذي يتولى إصدار تصاريح السحب من هذا المخزن للتجار، كما لا يمكن بيع الأسلحة بالجملة، بل إن البيع سيكون بالمفرق ولمشترين يعرفهم السلطان نفسه، وسيكون إلى جانب السلطان الوكيل السياسي البريطاني أو من ينوب عنه[٢].

والواقع أن هذا التنظيم حد من تجارة السلاح بشكل كبير، ولم يقترب عام ١٩١٢م على نهايته حتى بلغ الانخفاض في تجارة السلاح نسبة تعادل ٧٥٪[٣].

هذا ومن الجدير بالذكر أن السلطان نفسه كان يستفيد من تجارة الأسلحة تلك، ولكن بريطانيا عندما عزمت على التفاوض مع السلطان بشأن المستودع لوّحت بمبدأ التعويض المالي للسلطان، واستطاع كوكس الذي منح صلاحيات واسعة للضغط على السلطان استطاع إقناعه الذي اشترط بدوره أن لا تتخلى عنه بريطانيا لو تعرض لتهديد

---

(١) (IOR) LIP & SIlOIB 182, Arms Traffic persian Gulf, febrire 1911

(٢) عبدالعزيز عبدالغني، سياسة الأمن، ص٩٧.

(٣) ( IOR) LIP & S11 01 110 , Arms Traffic persian Gulf, spt 1912.

من فرنسا التي سيتضرر نفوذها بعد هذا الحظر أو التنظيم لتجارة الأسلحة، وأشار إلى أنه سينفذ كل ما اتفق عليه بحذافيره شريطة أن تتولى بريطانيا مفاوضة الفرنسيين وإبلاغهم حول هذه المسألة. وقد بلغت التعويضات المالية للسلطان (٤٠٠٠ – ٥٠٠٠) روبية تدفع له سنوياً مقابل إنشاء هذا المخزن والإشراف عليه مع السلطات البريطانية[١].

وقد احتجت فرنسا على هذا الإجراء وبدأت مفاوضات جديدة مع بريطانيا في لندن وباريس، واقترحت بريطانيا على فرنسا مجموعة حلول تنصب على إبعاد فرنسا عن الخليج مقابل تنازلات بريطانية في شمال إفريقية، على أن الحكومة الفرنسية عارضت هذه المقترحات، واقترحت العودة إلى فكرة التحكيم مع تعويض مناسب، والواقع أن فرنسا وبريطانيا لم تصلان إلى وفاق في هذه المسألة[٢].

وبهذا الإجراء فقدت فرنسا جانباً مهماً من جوانب الضغط على بريطانيا، وبتوقف تجارة السلاح عام ١٣٣٣هـ/١٩١٤م انتهت المصالح الفرنسية في مسقط، وطغى عليها النفوذ البريطاني، وقد أعطى اندلاع الحرب العالمية الأولى الفرصة لبريطانيا لتقوية نفوذها في الخليج العربي، وأن تتخلص من جميع منافسيها بطريقة فعالة على رأسهم فرنسا، والواقع أن الباحث يلمس فرقاً في السياستين البريطانية والفرنسية في معالجة كثير من الأمور المتعلقة بالتسابق والتنافس على مناطق النفوذ، فالأولى سمتها الإصرار والعمل الجاد مع استخدام الوسائل الانتهازية إلى أبعد الحدود، والطرح بالمبادئ الإنسانية جانباً عندما يكون الأمر يتعلق بمنطقة نفوذ تخصهم، أما الثانية وهم الفرنسيون فيعيبهم البطء والتردد وعدم الثبات على خط

(١) عبدالعزيز عبدالغني، سياسة الأمن، ص٩٧ -٩٨.

(٢) جمال قاسم، الخليج العربي، ١٨٤٠ -١٩١٤م، ص٣٨٤ -٣٨٥.

سياسي ثابت، وفي هذا الصدد يصف السلطان العثماني عبدالحميد الثاني السياسة الفرنسية في مقارنة بينهم وبين الألمان حيث يقول: "الفرنسيون يرغبون أن يعملوا ولكنهم لا يثبتون على عملهم ثبات الألمان، يضيعون جل أوقاتهم في سياسات غير مستقرة على قرار، وثبات الألمان يقابله شوق الفرنسيين، لكنه شوق كلهب القش لا يلبث أن ينطفئ، والألمان إذا بدأوا بأمر بحثوا فيه وسبروا أعماقه وعرفوا مداخله ومخارجه، أما الفرنسيون فلا يملكون هذه الصفة"[1].

(١) عبدالحميد الثاني، مذكراتي السياسية، الطبعة الخامسة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص١٣١ -١٣٢.

# فهرس المصادر والمراجع

## أولاً: الوثائق:

١ -وثائق غير منشورة من سجلات مكتب الهند: India Office Records (IOR)

- (JOR) R/15/6/36 , slave Trade the French flag Flown by Oman Vessels.
- (JOR) R/15/61143 , Cox P.A. Muscat to P. R , 20 june 1900 MSS EUR F 11/53] .
- (JOR) LIP & S/1O/B110 , Arms Traffic.

٢ -المذكرات السياسية والملفات السرية وأوراق شخصية من وزارة الهند:

- (IOR) LIP & S/20lC 245 , precis of Muscat Affairs.
- (IOR) LIP & S/l11/531 , Lord Curson's pepers.
- (IOR) LIP & S/10/B 110 , Anus Traffic.
- (IOR) LIP & S/l0/B 182, Arms Traffic persian Gulf, Icbrirc 1911.
- (IOR) LIP $ 511 0111 0 , Arms Traffic persian Gulf, spt 1911.

٣ -وثائق وزارة الخارجية البريطانية: Foreign Office

- F. O. 54/28 . Mead Officiating P. R. to S. G. I. (F.D) 12 jan 1898.
- F. O. 60/59 , from thompson to Granvill , 12 july 1898.

٤ - وثائق غير منشورة من وزارة الخارجية الفرنسية (Aff-Etr)

A.A.E, Annexe.15,pp. 119-120,le 20 juin 1863.
A.A.E. , NS, vol. 1, F. 46-51, le 2 janveir 1895.
A.A.E. , NS, vol. 1, F. 103, le 3 avril 1896.
A.A.E. , NS, vol. 36, F.184 le 25 octobre 1897.
A.A.E. , NS, vol. 36, F. 110-111. Le 17 aout 1897.
A.A.E. , NS, vol. 18, F. 120- 121, le 24 fevrier1899.
A.A.E. , NS, vol. 36. Le 11 mars 1899.
A.A.E. , NS, vol. 18. F. 154, le 12 decembre1899.
A.A.E. , NS, vol. 36. F295-296, le 14 fevrier1900.
A.A.E. , NS, vol. 36. F. 293-294, le 12 juin1900.
A.A.E. , NS, vol. 36, le 30 juin1901.

٥ -وثائق البحرية الفرنسية Serv Hist Mar

BB. 4 , 1311, doc. N. 34, le 12 mars 1898.
BB.4, 1311, doc, N1115, le 24 novembre 1900.

٦ -وثائق الأرشيف الوطني بباريس Arch- Nat

Arch Nat, N.8972, F.12, le 26 juille 1845.

**ثانياً: المصادر والمراجع العربية والمعربة:**

أ. جمال قاسم، الخليج العربي ١٨٤٠ -١٩١٤م، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة ١٣٨٦هـ/١٩٦١م.

ب. عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي ١٢٧٥ -١٣٣٣هـ/١٨٥٨ -١٩١٤م، مطبوعات.

ت. عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم، السلام البريطاني في الخليج ١٨٩٩ -١٩٤٧م، دار المريخ، الرياض ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

ث. عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم، علاقة ساحل عمان ببريطانيا، مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

ج. عائشة بنت علي المسند، التنافس البريطاني حول عمان ١٢١٣ -١٣٢٢هـ/ ١٧٩٨ -١٩٠٤م، رسالة دكتوراه، كلية الآداب للبنات بالرياض ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

ح. فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي ١٨٥٣هـ -١٩١٤م، الجزء الثاني، منشورات ذات السلاسل، الكويت، د.ت.

خ. لوريمر، ج ج ، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الثاني، والسادس، ترجم وطبع على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني حاكم دولة قطر، الدوحة، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

د. محمود علي الداود، الخليج العربي والعلاقات الدولية، ١٨٩٠ -١٩١٤م، الجزء الأول، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م.

**ثالثاً: المرجع الأجنبية:**

Kumar, R., India and the Persian Gulf region, (Bombay1965).

Settling Political and Commercial Conflicts between British and France in Muscat 1312-1330AH/ 1894-1912 AD

# A study in English and French Documents

**By**
**Prof AbdulRahman Ali Al-Sudais**
**Professor of Modern and Contemporary History, Department of History at the College of Arabic Language and Social Studies, Qassim University .K.S. A**

## Abstract:

Britain dominated the reins of affairs in Muscat, and therefore, during this period covered by the study, it did not have relations that could be called international relations in addition to the Sultan's preoccupation with internal turmoil and tribal revolution, as he lost much of his control over some of the Omani regions, and his control became limited to Muscat And Muttrah, Tire, Sohar and some other coastal areas, and since Britain considered these areas to be within the framework of its vital field, it stood against the interference of other powers in this region, and the most important of those powers that Britain feared was France, and it is noticeable that France's relationship with Muscat was Tangle m Britain is clearly clear, as British-French relations in Muscat govern in terms of attempts to extend influence to a permit in 1278 AH / 1862 AD in which both countries pledged to respect the independence of Muscat, in the wake of the division of the Omani Empire after the death of Sayyid bin Sultan and the separation of Zanzibar from Oman, and accordingly The statement France's position has become equivalent to Britain's position in Muscat and Zanzibar. Relations between the two countries have fluctuated between the ebb and flow around Muscat from that date until 1309 AH / 1891AD, when Britain concluded a treaty with the Sultan of Muscat, which is one of the prohibiting treaties that were characterized by the abundance of restricted substances, and was followed by Y French as a renewed activity in the region, where the heated rivalry between the two countries and reached the degree of each of the two countries during which he felt that it was time to resolve the outstanding problems between them.

This continued until the year 1330 AH / 1912 AD, the date of the cessation of the arms trade in Muscat, which was supported by France, as a result of the measures taken by the Sultan with the support of Britain, after which French interests in Muscat ended and were dominated by British influence.

**Keywords**: Muscat, British, French, Political and Commercial Conflicts, Trade in Weapons.